مما نسبق ان ابليس اسم اعجمي فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة
وقيل هو عربي مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن
منع صرفه بانه لانظير له في الاسما العربية ورد بان له نظاير في
العربية كإخْليلٍ وإكْليلٍ وغيرهما وقيل شبه بالاسما الاعجمية
فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه وان كان مشتقا من
الابلاس الا انه لم يسم به احد من العرب فصار خاصا بمن اطلقه
الله عليه فكانه دخيل في لسان العرب فهو علم مرتجل قوله
نزاو الوصف قال في شرح اللب وهو كون الاسم موضوعا للذات باعتبار ذكر معنى فيها
معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال
كل شي متاخرة عن ذاته قوله العدل التحقيقي قال الرضي ونعني
بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا وتعذر ايضا لكان هناك
طريق الى معرفة عدوله بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل
فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم فيه بعدوله عن عامر بل
كان كاد قوله كاخر بضم الهمزة جمع اخرى مونث اخر بفتح الهمزة
والخا والمد بمعنى غير وهو من باب افعل التفضيل فاذا قلت
مررت بزيد ورجل اخر فمعناه احق بالتاخر من زيد في الذكر
لان الاول قد اعتني به في التقدم في الذكر قاله المرادي في شرح
التسهيل وقال الرضي معنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان
في الاصل معنى جاني زيد ورجل اخر اشد تاخرا من زيد في معنى
من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل
الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة
اخرى قوله مقابل اخرين بالجر صفة اخر ومعنى المقابلة ان اخر مفرده
اخرى مونثة لانه جمع المونث واخرين بفتح الخا جمع المذكر الذي هو اخر
بفتحها واحترز بهذا القيد عن اخر بضم الهمزة وفتح الخا مقابل اخرين
بكسر الخا فانه منصرف لانتفا العدل وذلك لانه مفرد اخر هذا اخرى

بمعنى

ما اشار اليه بالوصف ان ... فاما دال على ذاته متصفة ... المعهودة بالوضع الاول

بمعنى اخرة مقابلة للاولى ومذكرها اخر بكسر الخا مقابل اول كما في قوله
تعالى قالت اولاهم لاخراهم فاخرى هذه تذكر وتونث وتثنى وتجمع
والفرق بين اخرى مونث اخر بفتح الخا واخرى التي بمعنى اخرة التي
هي مونث اخر بكسر الخا ان الاولى لا تدل على الانتها كما يدل عليه مذكرها
فلذلك يعطف عليها امثالها في وصف واحد تقول عندي رجل واخر
واخر وهكذا ويعطف وعندي ناقة واخرى واخرى وهكذا واما
الثانية فتدل على الانتها لا يعطف عليها مثلها في وصف واحد
قوله من قوله تعالى من بمعنى في اي الواقعة في قوله تعالى قوله فانه
اي اخر الممنوع من الصرف صفة لايام وقوله معدولة صفة لصفة
ومعنى العدل هنا ان القياس كان يقتضي ان توصف ايام باخر بفتح
الهمزة المفرد لكونه افعل تفضيل مجردا عن الاضافة وال فعدل عن
ذلك ووصف باخر جمع اخرى فان قلت ان اخر وقع صفة لايام ومفرده
وهو يوم يوصف باخر بفتح الخا لا باخرة والجواب ان اليوم لما
كان مما لا يعقل اجري مجرى المونث فوصف باخرى ثم وصف جمعه
باخر الذي هو جمعها والا فلو كان المفرد اخر لما صح جمعه على اخر
فجمعه على اخر دليل على ان المفرد اخرى ثم ما ذكره الشارح من ان اخر
معدولة عن الاخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن اخريات قال
الشنواني وهو الصحيح لان اخر جمع اخرى واخرى مونثة اخر وقد
جمع بالواو والنون فحق اخرى ان تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره
بهما جمع مونثه بالالف والتا فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها
معدولة عن الاخر لانه من باب افعل التفضيل فاصله ان يقترن بال
اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى فعدل به عما فيه ال الى المجرد
عنها واعطي ما لم يعط غيره مقترنا بال قوله بفتح الخا هو افعل
تفضيل اصله ااخر بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة
ابدلت الثانية الفا للتخفيف وهو في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم
توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن اخر بكسر الخا فانه
مقابل اول وليس افعل تفضيل قوله فان قياس افعل التفضيل